

التأمين الصحي وحكمه في الفقه الإسلامي



د. عبد الله بن محمد بن حسن السعيدى (*)

أولاً: تمهيد

التأمين مصدرٌ مشتقٌّ من المادة "أَمَنَ" بتشديد الميم، وهي في معنى ضد الخيانة^(١)، لكن أكثر من يكتبون في التأمين يعدونه مشتقاً من "أَمِنَ" بتخفيف الميم وكسرهما، ولا يظهر هذا، فإن "أَمِنَ" يشتق منها أمان، لا تأمين. وبكل حال فإن المعاصرين يعدون التأمين من الأمان بمعنى رفع الخوف، ويعدون رفع الخوف منفعة يقدمها المؤمن للمستأمن، ويستحق بمقابلها عوضاً، وتلك مبالغة، فإن غاية ما يفيد التأمين هو تعويض المستأمن عما يصيبه من ضرر، أو خسارة مادية بسبب الخطر المؤمن منه، وهو بهذا أدخل بالضمان منه بالأمان، فإنه لا يؤمن من الخطر، وإنما يضمن ما يوجب الخطر.

(*) أستاذ مشارك بقسم الثقافة الإسلامية - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية

(١) لسان العرب، مادة "أَمَنَ"، ترتيب القاموس المحيط، مادة "أَمِنَ".

وبداية التأمين كانت بالتأمين البحري في أواخر القرن الرابع عشر في أوروبا على البضائع التي تنقلها السفن بين مدن إيطاليا، وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. ثم تلاه بعد زمن طويل التأمين البري في إنجلترا، في أواخر القرن السابع عشر، في صورة التأمين من الحريق، عقب حريق هائل نشب في لندن سنة ١٦٦٦م، التهم أكثر من ثلاثة عشر ألف منزل، ونحو مئة كنيسة. ثم انتشر التأمين من الحريق بعد ذلك في ألمانيا، وفرنسا، وأمريكا خلال القرن الثامن عشر الميلادي^(٢).

ثم أخذت صور التأمين تتقاطر مختلفة باختلاف محلها.

والتأمين الصحي - موضوع البحث - صورة من صور التأمين، وهو وإن كان بدايته قديمة، يرجعها بعضهم إلى القرن السابع عشر الميلادي إلا أن تطبيقه بشكل منظم في بلدان العالم الإسلامي، وفي بلادنا خاصة قد جاء متأخراً، لا سيما في صورتَي التأمين الصحي التجاري، والتعاوني، لخصوصية تلك البلدان، ومع هذا فقد حظي بنصيب من الدراسة، وأظهر الدراسات فيه:

١- التأمين الصحي التعاوني، للدكتور/ خالد بن سعيد، وهي دراسة تعنى بالجوانب الفنية والنظامية فيه.

٢- التأمين الصحي التعاوني وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، للباحثة عائدة عبدالقادر قلمبان، وهو بحث تكميلي لدرجة الماجستير، عني بالدراسة الفقهية التطبيقية.

(٢) في تاريخ التأمين، انظر: الوسيط ١٠٩٦/٢/٧.
- ٢٧٨ -

٣- الأبحاث المقدمة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورتيه الثالثة عشرة، والسادسة عشرة.

على أن مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثالثة عشرة لم يتخذ قراراً بشأنه، وأوصى بمزيد من البحث والتأمل، ثم اتخذ قراراً بشأنه في دورته السادسة عشرة، وسيأتي ضمن محتويات هذا البحث.

والموضوع له أهمية توجب بحثه، فإن ارتفاع تكاليف العلاج من جهة، وقلة متوسط دخل الأفراد من جهة ثانية، يلزم لهما عجز غالب الأفراد عن القدرة على تحمل تكاليف العلاج دون الاستعانة بجهة أخرى هي جهة التأمين على اختلاف أقسامه، فكيف إذا أضيف إلى هذا العولمة التي تفرض على الناس ألواناً من النظم، والتوجيهات، التي لامناص منها.

لهذا كان من المناسب أن يبحث التأمين، وأن يوجه وجهة إسلامية تناسب الشعوب المسلمة عند حاجتها إلى تطبيقه.

هذا وإن ماسأقوم به من بحث التأمين الصحي سيكون شاملاً أقسامه الثلاثة: الاجتماعي، والتعاوني، والتجاري، مع التركيز على ما يورد على أدلة جواز التأمين التعاوني من اعتراضات لم يسبق الجواب عنها.

ثانياً: بيان أقسامه والتعريف بها:

التأمين الصحي نوع من أنواع التأمين بالنظر إلى محله، وهو تقسيم خاص يندرج تحت أي قسم من أقسام التأمين العامة، وعلى هذا فإن التأمين الصحي يختلف باختلاف أقسام التأمين العامة، التي يتفرع عنها، وتلكم الأقسام هي:

١- التأمين الصحي الاجتماعي: وفيه يكون المؤمن هو الدولة، والمستأمن هم الموظفون والعمال، ويسهم في تكوين حصيلته كل من المستفيدين، وأرباب العمل، والدولة، ويكون في الغالب إجبارياً.

وقد ذكرت له تعريفات عدة^(٣)، لكنني أقترح أن يعرف بأنه:

(عقدُ تكافل تلتزم فيه الدولة بتكاليف الرعاية الصحية، ومايتبعها، للموظفين، والعمال، بما تستقطعه من مرتباتهم، وتدعمه من خزينتها، ومساهمة أرباب العمل، حسب شروط العقد).

محترزات التعريف:

قوله: "تكافل" يخرج به التأمين التجاري.

وقوله: "تلتزم فيه الدولة" يخرج التأمين التعاوني.

وقوله: "بتكاليف الرعاية الصحية" يخرج به ماعدا ذلك من صور التكافل التي تلتزم بها الدولة، كمعاشات التقاعد.

وقوله: "ومايتبعها" يدخل به مايشمله التأمين الصحي على وجه التبع، كدفع مرتب للمريض أثناء فترة المرض.

وقوله: "حسب شروط العقد" يخرج به مالا تشمله الرعاية الصحية، ويدخل به ما تشمله الرعاية الصحية، ومدة العقد، ومقدار القسط، ومقدار التعويض.

(٣) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ٣٩٠/٣/١٣، ٣٩١، ٤٧٠.

٢- التأمين الصحي التجاري: وفيه يكون المؤمن شركة تأمين تجاري تستقطع من الأفراد المستأمينين لديها أقساطاً محددة، وتلتزم بمقابل ذلك بما يقتضيه عقد التأمين الصحي.

تعريفه :

وقد عُرِّف بتعريفات عدة^(٤)، لكنني أقترح أن يعرف بأنه: (عقد معاوضة احتمالي، يلتزم فيه المؤمن بتكاليف الرعاية الصحية، وما يتبعها للمستأمن، بمقابل ما يحصله منه من أقساط مرتبة حسب شروط العقد).

محترزات التعريف:

- قوله: "معاوضة" خرج به التأمين الاجتماعي، والتعاوني.
- قوله: "احتمالي" يشمل أظهر وصف مؤثر في التأمين التجاري.
- قوله: "بتكاليف الرعاية الصحية" خرج به ماعدا التأمين الصحي.
- قوله: "وما يتبعها" يدخل به ما يشمل التأمين الصحي على وجه التبع، كدفع مرتب للمريض أثناء فترة المرض.
- قوله: "حسب شروط العقد" يخرج به ما لا تشمل الرعاية الصحية، ويدخل به ما تشمل الرعاية الصحية، ومدة العقد، ومقدار القسط، ومقدار التعويض.

(٤) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ٤٧٠/٣/١٣، الوسيط، ١٣٧٧/٢/٧.

٣- التأمين الصحي التعاوني: وفيه يكون المؤمن جماعة المستأمنين، وهم المسهمون في تكوين حصيلته - كما صوره قرار هيئة كبار العلماء باسم التأمين التعاوني، في دورته العاشرة بالرياض بتاريخ ١٣٩٧/٤/٤هـ.

وقد يكون بسيطاً^(٥) إذا كان أفراده قليلين وكان التعاقد فيه بين مجموعة المستأمنين، وهم يديرونه بأنفسهم. وقد يكون مركباً^(٦) إذا كان أعضاؤه كثيرين، ويدار من قبل شركة تأمين، ويكون التعاقد فيه بين الفرد، وشركة التأمين.

تعريفه:

وقد عرف بتعريفات عدة^(١)، لكنني أقترح أن يعرف بأنه: (عقد تكافل بين أمة من الناس يلتزمون فيه تكاليف الرعاية الصحية، وما يتبعها لكل فرد منهم، بما يخصصونه لذلك من مال مستقطع من مجموعهم، حسب شروط العقد).

محترزات التعريف:

قوله: "تكافل" خرج به التأمين التجاري.

(٥) انظر: الوسيط ٢/٧، ١٠٩٩، التأمين التعاوني الإسلامي وتطبيقاته، أحمد سالم ملحم، ص ٨٧، ٦٩.

(٦) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٣/٣/٤٧٠، ٣٩١.

وقوله: "بين أمة من الناس" خرج به التأمين الاجتماعي، فإن المؤمن فيه الدولة.

وقوله: "تكاليف الرعاية الصحية" خرج به ماعدا التأمين الصحي.

وقوله: "وما يتبعها" يدخل فيه ما يشمل التأمين الصحي على وجه التبع كدفع مرتب للمريض أثناء فترة المرض.

وقوله: "حسب شروط العقد" يخرج به ما لا تشمل الرعاية الصحية، ويدخل به ما تشمل الرعاية الصحية، ومدة العقد، ومقدار القسط، ومقدار التعويض. وفي هذه الأقسام الثلاثة تكون شركة التأمين وسيطاً بين مقدم الخدمة "المستشفى"، والمستفيد منها "المريض".

وهناك أقسام أخرى للتأمين لا تقوم على وسيط بين مقدم الخدمة، والمستفيد منها، ومن ذلك:

٤- التأمين الصحي المباشر: وفي هذا النوع لا تكون الدولة، ولا شركة التأمين، ولا غيرهما وسيطاً بين مقدم الخدمة، والمستفيد منها، بل إن الفرد المستفيد من الخدمة يتعاقد مع المستشفى مقدم الخدمة مباشرة، لعلاجة لمدة معينة لقاء قسط معين.

وهذه الصورة لا تعدو أن تكون تأميناً تجارياً: المؤمن فيه المستشفى، والمستأمن فيه الفرد.

٥- تعاقد المؤسسة ذات العمال مع مستشفى لعلاج عمالها لمدة معينة لقاء قسط معين، ويقال فيه ما قيل في سابقه.

ثالثاً: بيان مايشمله التأمين الصحي^(٧):

تقدم في تعريف التأمين الصحي أن محله الرعاية الصحية ومايتبعها، وذلك
يثير سؤالاً عما تشمله هذه الرعاية، ومالا تشمله؟ وجوابه أن التأمين الصحي
يشتمل عدة أمور، منها:

- ١- ما يكون متعلقاً بالعلاج: كأجر الطبيب، وتكاليف الجراحة والفحوصات
الطبية، وتكاليف التنويم ومايتبعه، وتكاليف الدواء ونحو ذلك.
 - ٢- ومنها ما يكون متعلقاً بالوقاية، كالتطعيم ونحوه.
 - ٣- ومنها ما يكون متعلقاً بآثر المرض: كدفع مرتب للمريض أثناء الفترة التي
يقعده فيها المرض عن العمل، ونحو ذلك.
- وكل هذه الأمور وإن كانت مما يمكن أن يشمله التأمين الصحي إلا أن
عقود التأمين الصحي تختلف فيما تشمله، ومالا تشمله، تبعاً لاختلاف شروطها.
- رابعاً: بيان خصائصه:

لما كان التأمين الصحي ينقسم إلى عدة أقسام فإن لكل قسم خصائصه التي
تميزه، وفيما يلي بيانها:

١- خصائص التأمين الاجتماعي^(٨):

- أ- أنه مقصوده التكافل، فليست المتاجرة بالتأمين مقصودة فيه.

(٧) انظر: الوسيط ١٣٧٨، التأمين الصحي التعاوني، خالد بن سعيد، ص ١٤٧، التأمين
الصحي، حسان شمس باشا، ص ٢١، التأمين الصحي، محمد علي القري، ص ١٤.

(٨) انظر: التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، عبداللطيف آل محمود، ص ٧١.

ب- أنه عقد احتمالي، فإن كل عضو فيه يحتمل أن يمرض، ويحتمل العكس، ويحتمل أن يحصل على مادفعه، أو أكثر منه، ويحتمل العكس.

ج- المؤمن هو الدولة، إذ تؤمن المنتسبين إلى التأمين الاجتماعي بمجموع ماتحصله منهم، وماتدعمهم به، وذلك على وجه التكافل.

٢- خصائص التأمين التجاري^(٩):

أ- أن مقصوده المعاوضة، فهو عملٌ تجاري تتاجر فيه شركات التأمين بالتأمين.

ب- أنه عقد احتمالي، فإن المستأمن يحتمل أن يمرض ويحتمل العكس ويحتمل أن يحصل على دفعه، أو أكثر منه، أو العكس.

ج- المؤمن طرفاً تمثله شركة التأمين - غالباً - والمستأمن طرف آخر مستقل عنه، مقابلٌ له.

د- الأموال المجتمعة في صندوق التأمين تكون ملكاً للمؤمن.

٣- خصائص التأمين التعاوني^(١٠):

أ- أن مقصوده التعاون والتكافل، فليس المتاجرة بالتأمين مقصودة فيه.

ب- أنه عقد احتمالي، كما قيل في سابقه.

(٩) انظر: الوسيط، ١١٣٩/٢/٧-١١٤١.

(١٠) انظر: التأمين التعاوني الإسلامي وتطبيقاته، ص ٦٩-٧٠.

فكر وإبداع

ج- المؤمن هو المستأمن، فإن كل واحد من أفرادهِ يتصف بصفة المؤمن، والمستأمن، فهو مؤمن لغيره من الأعضاء، ومستأمن لدى غيره من الأعضاء.

د- الأموال المجتمعة في صندوقه تكون ملكاً لجموع المتضامنين من أعضاء التأمين، وقد يرون التبرع بها، أو وقفها على مجموعهم، فلا يرجع إليهم شيء منها، ولا من أرباحها، ولكنها تكون مخصصة لتعويض من يصيبه الضرر منهم.

خامساً: بيان حكمه:

إن عقد التأمين الصحي لا يخرج من أحد حالين:

الحال الأولي: أن يتكون من عقد واحد بين مقدم الخدمة الصحية "المستشفى" والطرف الآخر سواء أكان فرداً، أم مؤسسة، أم شركة تأمين، ومحل النظر في هذه الحال هو هذا العقد، الرابطة بينهم.

الحال الثاني: أن يتكون من عقدين: أحدهما العقد المذكور في الحال الأولى.

والثاني: عقد بين الوسيط، سواء كان مؤسسة، أو شركة تأمين والمستفيد من الخدمة الصحية، ففي هذه الحال يدخل وسيط بين مقدم الخدمة والمستفيد منها، ولا يكون العقد بينهما مباشرة.

فيكون للنظر محلان هما العقدان المذكوران، وعليهما مدار حكم التأمين الصحي.

وفيما يلي بيان ذلك:

١- حكم التأمين الصحي بالنظر إلى العقد بين مقدم الخدمة "المستشفى" والطرف الآخر: (١١)

عند النظر في محل العقد بين مقدم الخدمة "المستشفى" والطرف الآخر يتبين أنه مايلي:

- العلاج: وهو تطبيب المريض، وهو منفعة، فيكون العقد بينهما إجارة، لأن المعقود عليه منفعة.

ولو تساءلنا عن هذه المنفعة محل العقد، فهي معلومة لطرفي العقد، أم مجهولة، لكان الجواب بالنفي، لأن كلا من الطرفين لا يعلم ماهو المرض الذي سيكون محلاً للمعالجة، وكم عدد الأمراض التي ستكون محلاً لها، وكم هي الكلفة الحقيقية التي تحتاج إليها المعالجة، وكل ذلك مجهول، فيكون العقد متلبساً بالغرر في هذا الجانب.

- التنويم، وما يتبعه: والمقصود بالتنويم بقاء المريض في المستشفى مدة من الزمن، وهو بهذا يحتاج إلى مكان يؤويه "غرفة وسرير" ويتبع ذلك الغذاء ونحوه، وعلى هذا فإن جزءاً مما يتصل بالتنويم يكون من قبيل الإجارة، لأن المعقود عليه منفعة، ومثاله: إجارة الغرفة والسرير، وهي إجارة مجهولة للطرفين وقت العقد، فإن أحداً منهما لا يعلم وصف الغرفة ولا السرير، وإن علما فإنه لا يعلم مدة المكوث فيهما، فيكون العقد متلبساً بالغرر في هذا الجانب.

(١١) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ٣٩٥/٣/١٣.

وأما الغذاء، وهو للتنويم تبع فإنه مجهول أيضاً، إذ لا يعلم أحد الطرفين وقت العقد كم عدد الوجبات التي سيحتاجها المريض، ومانوعها، وحيث جهل ذلك فإن العقد متلبس بالغرر من هذا الجانب.

على أن العقد الوارد على الغذاء ليس إجارة، بل بيع، لأن الغذاء تستوفي وتستهلك عينه، وليس منفعة فقط، وما كان هذا شأنه فإن العقد لا يرد على منفعته، بل عينه، والعقد الوارد على العين يكون بيعاً.

- الدواء: وإذا كان المستشفى يلتزم للمريض بصرف الدواء، وكان ذلك من محل العقد، فإن الدواء شأنه شأن الغذاء، فإن العقد يرد على عينه، فهو عقد بيع، وهو مجهول لدى الطرفين فلا يعلم أحد نوع الدواء، ولا مقداره، فيكون العقد متلبساً بالغرر من هذا الجانب.

هذا وإن الملتزم بالعقد إذا كان يعهد بتنفيذه إلى غيره، وليس هو الذي ينفذه، كشأن المستشفيات، فإن إدارتها تتعاقد مع المؤسسات لعلاج عمالها مستقبلاً، ومع المرضى الأفراد لعلاجهم مستقبلاً، ومع شركات التأمين لعلاج المؤمنين لديها مستقبلاً، وفي كل هذه الأحوال تعهد إدارة المستشفى بتنفيذ هذا الالتزام إلى الأطباء المأجورين لديها، وهي حينئذ تخرج على مسألة الأجير المشترك، فإن المستشفى أجيراً مشتركاً يتعاقد مع جمع من الأفراد، والمؤسسات، وشركات التأمين، ثم إنه يتعاقد مع من ينفذ له متعاقد عليه مع هذا الجمع من الناس، ولا مانع لدى الفقهاء من هذا^(١٢)، وإن كان لا يخلو من خلاف.

(١٢) انظر: المبسوط ١٢٧/١٥، بدائع الصنائع ٢١٢/٤، المدونة ٤٣٨/٤، مغني المحتاج ٤٣٩/٢، منتهى الإرادات ٣٦٤/٢.

وفي هذه الحال لافرق بين أن يكون العقد بين مقدم الخدمة "المستشفى" والمستفيد منها "المريض" مباشرة، أو أن يكون بين مقدم الخدمة، ومؤسسة تتعاقد معه لعلاج عمالها، أو أن يكون بين مقدم الخدمة، وشركة تأمين تتعاقد معه لعلاج المستأمنين عندها، فإن ما ذكر من الجهالة والغرر موجود في ذلك كله.

وإنما يكون جائزاً إذا كان مقدم الخدمة يأخذ تكلفة الخدمة التي يقدمها حقاً، وذلك عند استيفائها، بحيث ينتفي الغرر أو يقل.

وتصوير المسألة: أن الطرف الآخر سواء كان فرداً، أو مؤسسة، أو شركة تأمين عندما يتعاقد مع مقدم الخدمة الصحية "المستشفى" إنما يتعاقد معه على أصل الالتزام بتقديم الخدمة الصحية عند الحاجة إليها، وعلى هذا التعاقد فإن من يحتاج إلى الخدمة الصحية يتجه إلى تلك الجهة المتعاقد معها، ومن ثم تحدد التكلفة، وتصرف لمستحقها عند استيفاء الخدمة الصحية.

وقد جاء مايفيد هذا في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته "السادسة عشرة" لعام ١٤٢٦ هـ حيث جاء من ضمن قراراته رقم ١٤٩ "٦/٧" مانصه: (أن تكون المطالبات المالية من المؤسسة العلاجية إلى الجهة مرتبطة بالأعمال التي تم تقديمها، وليس بمبالغ افتراضية" كما يقع في شركات التأمين التجارية).

والقول بجواز التأمين الصحي بهذا الضابط إنما هو محصور في الحال الأولى، وفيها يكون العقد بين مقدم الخدمة، والطرف الآخر، ولكن عند النظر

إلى الحال الثاني وفيها يكون العقد بين المستفيد من الخدمة، والوسيط، فإنه قد يتلبس بما يورث منع التأمين الصحي لسبب راجع إلى العقد الثاني، وفيما يلي بيان النظر في الحال الثاني:

٢- حكم التأمين الصحي بالنظر إلى العلاقة بين المستفيد من الخدمة "المستأمن"، والوسيط:

في التأمين الصحي قد يدخل وسيط بين المستفيد من الخدمة "المريض" ومقدم الخدمة "المستشفى"، وهذا العقد بين الطرفين قد يكون مؤثراً في حكم التأمين الصحي.

وبالنظر إلى العقد الذي يربط بين المستفيد من الخدمة "المريض"، والوسيط يتضح أنه في الغالب إما يكون عقد عمل، كما عليه تعاقد المؤسسات مع شركات التأمين لعلاج عمالها، وفي هذه الحال ليس التأمين محلاً للتعاقد بين العامل "المستفيد من الخدمة" ورب العمل "الوسيط"، لكن رب العمل "صاحب المؤسسة" قد ألزمه النظام بعلاج عماله، فالسبب الموجب في التزامه علاجهم هو عقد العمل، وهو محل العقد بين الطرفين، وليس محل العقد بينهما التأمين.

ولا يعد رب المؤسسة فضولياً في تعاقدته مع المستشفى لعلاج غيره، فإنه قد لزمه علاج ذلك الغير بحكم العقد، والنظام.

وهذا النوع ليس مقصوداً بهذه الدراسة لأنه لا أثر له على حكم التأمين الصحي. وإما أن يكون الوسيط بين مقدم الخدمة "المستشفى"، والمستفيد منها "المريض" ممن يمارسون التأمين، ويكون محل العقد بينهما التأمين، وهذا مؤثر في حكم التأمين الصحي، وهو المعني بهذه الدراسة.

وفي هذه الحال يختلف الحكم باختلاف نوع التأمين وفيما يلي بيان حكم كل نوع منها:

أ- حكم التأمين الاجتماعي:

تقدم في بيان التأمين الاجتماعي أنه نظام يجمع موظفي القطاع العام أو القطاع الخاص تحت إشراف الدولة، ومعونتها وليس مقصوده الكسب، والاسترباح بالمجارة بالتأمين، بل مقصوده التعاون، والإرفاق، وعلى هذا فإنه جائز، ولا يؤثر عليه ما يمكن أن يقال فيه من مأخذ يمنع لأجلها التأمين التجاري، كالغرر من جهة أن العضو في هذا النظام يمكن أن يدفع أقساطاً ومن ثم لا يحصل على شيء، أو يدفع كثيراً، ويأخذ قليلاً، أو عكسه.

وكالربا من جهة أن العضو في هذا النظام يدفع أقساطاً نقدية، وفي مقابل ذلك يحصل على تعويض نقدي عند حدوث الخطر المؤمن منه، وهو بهذا قد استعاض عن النقود التي دفعها أقساطاً بنقود أخذها دفعة واحدة، وقد تحقق النسأ "التأخير" في المبادلة فيكون على خطر ربا النسيئة، وإذا لم يتمثل العوضان كان على خطر ربا الفضل أيضاً.

أقول: لا يؤثر هذا كله على جواز التأمين الاجتماعي لأنه ليس عقد معاوضة يقصد به الكسب والاسترباح، لكنه عقد معاونة، ولا تجري قاعدة الربا، والغرر إلا في عقود المعاوضات^(١٧).

وسياي مزيد بيان لهذا عند الكلام على حكم التأمين التعاوني، فإنه يماثله بجامع قصد التعاون في كل، وما يساق من أدلة على جواز التأمين التعاوني هي دالة على جواز التأمين الاجتماعي، وإنما أضيفت تلك الأدلة ومناقشتها إلى التأمين التعاوني، لأن طرحه للبحث في المحافل كان مناسبة إيراد تلك الأدلة، وتلك المناقشات.

أما التأمين الاجتماعي - فيما أعلم - لم يطرح قضية للمناقشة، وإنما يتكلم عنه ضمن الكلام على التأمين جملة، ولا أعلم فتوى صدرت بشأنه من المجمع سوى ما صدر عن مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في مؤتمره الثاني بالقاهرة لعام ١٣٨٥ هـ حيث أفتى بجوازه.

وذلك بخلاف التأمين التعاوني، والتأمين التجاري، فقد طرحا للبحث والمناقشة في مجامع عدة، وصدر بشأنهما فتاوى من تلك المجمع - سياي بيانها عند الحديث عن حكمها - وذلك لأن التأمين التجاري قد اشتمل على مخالفات ظاهرة إن تقبلها فريق لم يتقبلها فريق آخر، مما يجعله محلاً للبحث والمناقشة.

(١٧) انظر: الفروق ١/١٥٠.

ولأن التأمين التعاوني هو البديل الذي يشار إليه في كل مرة يناقش فيها التأمين التجاري، إذ يقترح بديلاً عنه ويوصى بدراسته، ومناقشته، ومن ثم يخضع هو الآخر للبحث والمناقشة.

ولا يعني ذلك أن التأمين الاجتماعي لا يوجد من يخالف فيه من الفقهاء، لكن المقصود أنه لم يطرح للبحث والمناقشة، طرح التأمين التجاري، والتعاوني.

ب- حكم التأمين التعاوني:

جمهور علماء العصر على القول بجواز التأمين التعاوني التبادلي، قد ذهب إلى هذا هيئات علمية ومجامع فقهية منها:

- المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، المنعقد بالقاهرة لعام ١٣٨٥هـ.
- هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، في قرارها رقم (٥١) في ١٣٩٧/٤/٤هـ.
- ومجلس مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الأولى بمكة المكرمة، في ١٣٩٨/٨/١هـ.
- ومجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في دورته لعام ١٤٠٦هـ.
- والهيئة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني.

- والهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، في فتاها رقم (٤٠).

- والهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي في فتاها رقم (٦٩١).

وقد خالف فيه بعض المعاصرين، فقالوا بمنعه^(١٤)، وفيما يلي بيان قول المجيزين بأدلتهم ومناقشتها، وبيان قول المانعين بأدلتهم، على أن ما يرد من اعتراضات على أدلة المجيزين من قبل المانعين، هي حججهم في منعه، فأيرادها عند المناقشة يغني عن إعادتها ثانية باعتبارها حجة للمانعين.

وقد احتج مجيزو التأمين التعاوني بجملة من الأدلة منها^(١٥):

الاحتجاج للتأمين التعاوني بمقاصد الشريعة:

ووجهه: أن التعاون مقصود للشارع، دلت على ذلك أدلة كثيرة منها:

- قوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى.. الآية)^(١٦).
- وقوله صلى الله عليه وسلم: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً، ثم شبك بين أصابعه)^(١٧).

^(١٤) انظر: التأمين في الشريعة والقانون، شوكت عليان، ص ٢٦٢. عقود التأمين حقيقتها وحكمها، حمد الحماد، ص ٣٥، التأمين وأحكامه، الثنيان، ص ٢٨٠-٢٨٤. الخطر والتأمين، رفيق المصري، ص ٩٧، ٩٨.

^(١٥) انظر: عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي، محمد بلتاجي، ص ٢٠٣ وما بعدها.

^(١٦) الآية رقم (٢) من سورة المائدة.

^(١٧) صحيح البخاري ٤٥٠/١٠، كتاب الأدب باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً.

ووجه الدلالة فيه على التعاون بين المؤمنين تشبيهمهم بالبنیان في شد بعضه بعضاً.

- وقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو موسى الأشعري: (إن الإشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني، وأنا منهم)^(١٨).

قال النووي: (وفضيلة الإيثار والمواساة، وفضيلة خلط الأزواد في السفر، وفضيلة جمعها في شيء عند قلتها في الحضر، ثم يقسم، وليس المراد بهذا القسمة المعروفة في كتب الفقه بشروطها، ومنعها في الربويات، واشتراط المساواة وغيرها، وإنما المراد هنا إباحة بعضهم بعضاً، ومواساتهم في الموجود)^(١٩).

وقال في الفتح في ذكر ما في الحديث من فضائل: (... وفضيلة الإيثار والمواساة، واستحباب خلط الزاد في السفر، وفي الإقامة أيضاً)^(٢٠).

ووجه الدلالة في هذا الحديث على قصد الشريعة التعاون:

أنه اغتفر فيه ما لا يغتفر في المعاوضة من خلط الطعام، وهو من الربويات، ثم اقتسامه دون مراعاة للمساواة، فإن من القوم من يأخذ أكثر مما أعطى، ومنهم من يأخذ أقل، وكل ذلك مغتفر.

^(١٨) صحيح مسلم، ٦١/١٦، كتاب فضائل الصحابة، فضائل الأشعريين، صحيح البخاري، ١٢٨/٥، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض.

^(١٩) شرح النووي على صحيح مسلم، ٦٢/١٦.

^(٢٠) فتح الباري، ١٣٠/٥.

• ماجاء عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: (خفت أزواد القوم، وأملقوا، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم في نحر إبلهم، فأذن لهم، فلقيه عمر فأخبروه، فقال: مابقاؤكم بعد إيلكم، فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال يا رسول الله: مابقاؤهم بعد إيلهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(ناد في الناس يأتون بفضل أزوادهم، فبسط لذلك نطع وجعلوه على النطع، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدعا، وبرك عليه، ثم دعاهم بأوعيتهم، فاحتشى الناس حتى فرغوا، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أشهد ألا إله إلا الله، وإني رسول الله)^(٢١).

قال النووي: وفي هذا الحديث استحباب المواساة في الزاد وجمعه عند قلته وجواز أكل بعضهم من بعض في هذه الحالة، وليس هذا من الربا في شيء، وإنما هو من نحو الإباحة، وكل واحد مبيع لرفقته الأكل من طعامه، وسواء تحقق الإنسان أنه أكل أكثر من حصته، أو دونها، أو مثلها، فلا بأس بهذا، لكن يستحب له الإيثار، والتقلل، لاسيما إن كان في الطعام قلة، والله أعلم^(٢٢).

ووجه الدلالة فيه على قصد الشريعة التعاون كسابقه.

(٢١) صحيح البخاري، ١٢٨/٥، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض، صحيح مسلم، ٣٣/١٢، كتاب اللقطة، باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت، والمواساة فيها.

(٢٢) شرح النووي على صحيح مسلم، ٣٥/١٢.

- ماجاء عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما أنه قال: (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثاً قبل الساحل، فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح، وهم ثلاثمائة وأنا فيهم، فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فني الزاد، فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش، فجمع ذلك كله، فكان مزودي تمر، فكان يقوتناه كل يوم قليلاً قليلاً، حتى فني، فلم يكن يصيبنا إلا ثمرة ثمرة...) (٢٣)

ووجه الدلالة فيه على قصد الشريعة التعاون كسابقه.

- ماجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو وليدة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبنيتها وزوجها، وأن العقل على عصبتها) (٢٤)

قال النووي: (قال العلماء: هذا الكلام قد يوهم خلاف مراده، فالصواب أن المرأة التي ماتت هي المجني عليها، أم الجنين لا الجانية، وقد صرح به في الحديث بعده بقوله: فقتلتها، وما في في بطنها، فيكون المراد بقوله التي قضى

(٢٣) صحيح البخاري، ١٢٨/٥، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض، صحيح مسلم، ٨٤/١٣، كتاب الصيد والذبائح، إباحة ميتات البحر.

(٢٤) صحيح مسلم، ١٧٦/١١، كتاب القسامة، دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ، صحيح البخاري، ٢٥٢/١٢، كتاب الديات باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد...

عليها بالغرة، أي التي قضى لها بالغرة، فعبر بعليها عن لها، وأما قوله: والعقل على عصبته، فالمراد عصبه القتلة^(٢٥).

وجه الدلالة فيه على أن التعاون مقصود للشارع:

تحميل العاقلة^(٢٦) الدية، لمناصرة الجاني، ومعونته، مع اغتفار ما يمكن أن يقال في ذلك من غرر، فإن الفرد من العاقلة قد يتحمل أبداً، ولا يتحمل عنه، أو يتحمل عنه أكثر مما تحمل هو، أو أقل، واغتفار ما يمكن أن يقال في ذلك من ربا، على فرضه تحمل قليلاً، وأخذ كثيراً.

الاستدلال بكل ما تقدم على مشروعية التأمين التعاوني:

وإذ تبين مما تقدم أن التعاون مقصودٌ للشرعية، وهو حاصلٌ في التأمين التعاوني، فإن التأمين التعاوني يكون مشروعاً، إذ به يتحقق مقصود الشرعية، وهذا النظر من قبيل تحقيق المناط، إذ ثبت أن التعاون مأمورٌ به.

ويمكن أن يعترض مانعوا التأمين التعاوني على الاستدلال بالدليلين الأولين بأنهما عامان، فيحملان على ما لا يتضمن مخالفة من التعاون، فلا دلالة فيهما على التأمين التعاوني لما فيه من مخالفة، فإنه يشتمل ما يشتمله التأمين التجاري من الربا والغرر.

ويجاب على هذا الاعتراض بأنه قائم على دعوى أن التأمين التعاوني من قبيل المعاوضة، وهذا غير مسلم، فإنه من قبيل المعاونة، وسيأتي بيان ما يسقط هذه الدعوى وبسقوطها يسقط ما بني عليها.

^(٢٥) شرح النووي على صحيح مسلم، ١٧٧/١١.

^(٢٦) العاقلة: (عصبه القاتل من الأقارب، والموالي) القوانين الفقهية، ص ٣٦٥.

كما يمكن أن يعترضوا على الاستدلال للتأمين التعاوني بالدلائل الثالث، والرابع، والخامس باعتراضات تكون حجة لهم في منعه هي:

الاعتراض الأول:

أن ما حصل في قصة تلك الأحاديث لم يكن بطريق التعاقد، والالتزام، وهذا يخالف التأمين التعاوني القائم على التعاقد والالتزام، وفيه يقول الدكتور الثنيان: (فعل الأشعريين هذا تعاون جماعي بين الأقرباء لدفع الحاجة عن أفرادهم، وهو تبرع محض، لا إزام فيه ولا تقدير)^(٢٧)

الاعتراض الثاني:

أن مافي تلك الأحاديث ليس فيه إرادة المبايعة والبدل بخلاف التأمين التعاوني من جهة أن كل عضو فيه قد التزم للآخر، فكان البدل بهذا مقصوداً.

قلت ويناقش ذلك بما يلي:

أما الاعتراض بدعوى الإلزام في التعاوني بخلاف مافي الأحاديث فيجيب عنه بأن في الحديث الرابع، والخامس ما يفيد الإلزام، حيث جاء في حديث سلمة: (ناد في الناس) أفترى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي ثم لا تلتزم الاستجابة لندائه؟!

وفي حديث جابر: (فأمر بأزواد ذلك الجيش) أفيأمر الأمير فيعصى، ولا يلزم أمره؟!

(٢٧) التأمين وأحكامه، ص ٢٧٥.

ثم إن الإلزام لا يلزم له نقل الشيء من كونه معاونة، إلى كونه معاوضة، يشهد لذلك العاقلة فإن أفرادها ملزمون بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحمل، أفينقلها ذلك من كونها مناصرة، ومعاونة إلى كونها معاوضة؟!

كما تشهد له شركة الأبدان، فإنها عند جمهور الفقهاء^(٢٨) القائلين بها مبنية على الإرفاق، والتعاون، ولم ينقلها عن هذا المعنى التزام كل شريك نحو الآخر بما تقتضيه الشركة من مبادلة.

وأما الاعتراض بدعوى التعاقد في التعاوني بخلاف ما في الأحاديث، فيجيب عنه بأن التعاقد لا يلزم له نقل الشيء من المعاونة إلى المعاوضة، فها هو القرض - وهو تبرعٌ - هو نوع عقد، يصنفه الفقهاء على أنه من عقود التبرع، ولم ينقله من التبرع كونه عقداً.

وها هي العاقلة نوع تعاقد بين العصبية، فإن العصبية متفقون فيما بينهم على أن يحمل بعضهم عن بعض، كما أمرهم به الشارع، ولهذا لا يسألون عن غيرهم، كما أن أهل الديوان^(٢٩) قد التزموا أن يتحمل بعضهم عن بعض، وهو نوع تعاقد، ولهذا لا يسألون عن غيرهم، وليس يخرج التعاقد شيئاً مما تقدم عن المعاونة إلى المعاوضة.

(٢٨) انظر: بدائع الصنائع، ٥٧/٦، البناية، ٨٧٠/٦، تبيين الحقائق، ٣٢١/٣، الشرح الكبير، وحاشية السوقى ٣٦١/٣، المغني، ١١١/٧، المبدع، ٣٩/٥.

(٢٩) انظر: بدائع الصنائع ٢٦٥/٧، حاشية ابن عابدين ٣٢٥/١٠، بداية المجتهد ٤١٣/٢، حاشية السوقى ٢٨٢/٤.

(والديوان: الجريدة من دون الكتب إذا جمعها.. ويقال فلان من أهل الديوان: أي ممن ثبت اسمه في الجريدة.. فإن كان غازياً فعاقلته من يرزق من ديوان الغزاة، وإن كان كاتباً فعاقلته من يرزق من ديوان الكتاب) حاشية ابن عابدين ٣٢٥/١٠-٣٢٦.

وهاهي شركة الأبدان من أنواع العقود، وقد اغتفر فيها الغرر^(٢٠)، لأن مبنائها على التعاون والإرفاق، ولم ينقلها عن معنى الإرفاق والتعاون كونها عقداً.

وأما الاعتراض بدعوى قصد المبادلة، والمعاوضة في التعاون بخلاف ما في الأحاديث، فيجيب عنه بأن الأحاديث ليس فيها ما ينفي قصد المبادلة، بل المبادلة مقصودة، فإن جمع الزاد من أشتات الناس قد كان بقصد تكثيره، وحصول البركة فيه بحيث ينال كل واحد منهم نصيباً منه.

فإن قيل: ولكن ذلك ليس حكراً على من بذل شيئاً من الزاد، ولما لم يكن مقصوراً على الباذلين علمنا منه أن المعاوضة غير مقصودة، قلت:

• ولكنه من جهة الباذلين ليس تبرعاً محضاً، فإن من بذل شيئاً لم يكن متبرعاً به مطلقاً، بل كان يريد أن يشارك القوم، ويشاركونه، فهل تمنعونه في حقهم لأجل قصد البذل؟!!

إن قلتم بالمنع خالفتم الحديث، وإن قلتم بالجواز لزمكم أن تجوزوا التأمين التعاوني، لأنه من هذا الباب.

• ثم إن في التأمين التعاوني ما يدل على أن المعاوضة غير مقصودة، بيانه:

(٢٠) المغني، ١١٣/٧ - ١١٤

أن كل مسهم في التأمين التعاوني لا يرجو أن تحل به مصيبة تقتضي استحقاقه للبدل، فهو بهذا يبذل على وجه المعونة، لا المعاوضة.

• ثم إن بذل المعروف على وجه المقابلة لا ينقل المعروف من المعاونة إلى المعاوضة، دليل ذلك ما في العاقلة، فإن كل فرد من أفرادها يمكن أن يتحمل، ويتحمل عنه، وما كان لهذه المقابلة أن تفرغها من حقيقة المعاونة، لتنقلها إلى المعاوضة، بل وفي العاقلة لا تتحمل العصبية، وأهل الديوان عمن هو خارج عنهما، فكون التناصر محصوراً بين من يتبادلونه دون غيرهم، لم ينقلها إلى المعاوضة.

وإذ تبين مما تقدم أن التأمين التعاوني عقد معاونة لا معاوضة، فإنه لا يخضع لقاعدة الربا والغرر، لما تقدم من شواهد، وبه يتبين جواز التأمين التعاوني،

ولا يؤثر على جوازه ما قيل في منعه من حجج واعتراضات، فقد أجيب عنها.

وعلى هذا فإنه بالنظر إلى علاقة الوسيط بالمستفيد من الخدمة "المستأمن" يكون التأمين الصحي جائزاً إذا كان العقد في هذه العلاقة تأميناً تعاونياً، أو كان تأميناً اجتماعياً إسلامياً، وبهذا أفتى مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السادسة عشرة لعام ١٤٢٦ هـ، حيث جاء من ضمن قراره رقم ١٤٩ "١٦/٧" ما نصه:

(إذا كان التأمين الصحي عن طريق شركة تأمين إسلامي "تعاوني أو تكافلي" تزاول نشاطها وفق الضوابط الشرعية التي أقرها المجمع في قراره رقم ٩ "٢/٩" بشأن التأمين وإعادة التأمين، فهو جائز).

ج- حكم التأمين التجاري:

التأمين لم يكن ظاهراً في بلاد الإسلام من جملة معاملتهم، وقد وفد إليها في الربع الأول من القرن الرابع عشر الهجري - تقريباً -، لذا فإنك لا تجد في خاصة حكمه كتاباً مسطوراً عن العلماء المتقدمين، عدا ما ذكره ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار^(٣)، حيث ذكره باسم "السوكرة"، وجملة ما يذكر في التأمين من أقوال في حكمه تعود إلى العلماء خلال قرن من الزمان هو فترة بدايته إلى أن صار اليوم ظاهرة في بلاد الإسلام، فاشية في سوقها كغيرها من المعاملات.

وقد اختلف العلماء - خلال هذه الفترة - في حكم التأمين التجاري بين قائل بمنعه، وقائل بإباحته، على أن جمهورهم يقولون بمنعه، وفيما يلي بيان للأقوال بأدلتها:

القول الأول: القول بمنع التأمين التجاري، حيث عرض التأمين التجاري للنظر في حكمه على مؤتمرات، وهيئات علمية، ومجامع فقهية كلها قالت بمنعه، وهي:

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين، ٢٨١/٦، وابن عابدين توفي في سنة ١٢٥٢ هـ.

- المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، في مكة المكرمة، سنة ١٣٩٦هـ.
- مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، في دورته العاشرة، بالرياض، بتاريخ ١٣٩٧/٤/٤هـ.
- مجلس مجمع الفقه الإسلامي، لرابطة العالم الإسلامي، لدورته الأولى، في مكة المكرمة، بتاريخ ١٣٩٨/٨/١هـ.
- مجلس مجمع الفقه الإسلامي، لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في جدة، بتاريخ ١٤٠٧/٤/١٦-١٠هـ.

أدلة المنع: وقد اعتمد المانعون أدلة للمنع، من أظهرها^(٣٢):

- ١- اشتمال التأمين التجاري على الغرر الفاحش - وقد تقدم بيانه في خصائص التأمين - فإنه يتردد بين أمور عدة، ويحتمل احتمالات عدة، وهذا هو الغرر، فإن الغرر في الاصطلاح: (ماتردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر)^(٣٣). وهو محرم لنهي النبي ﷺ عن بيع الغرر^(٣٤).

(٣٢) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، ٩٣/٤-١٤٢، عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي، محمد بلتاجي، ص ٦٨ وما بعدها.

(٣٣) شرح منتهى الإرادات، ١٤٥/٣.

(٣٤) انظر: صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر، ١٥٧/١٠.

ويدخل في الغرر: الرهان، والمقامرة "القمار" فإنها من أنواعه، وفيهما يتردد الإنسان بين أن يكون غانماً، أو أن يكون غارماً، وهما مما يشملهما التأمين.

وقد حاول المجيزون استخراج التأمين من كونه غرراً، ومقامرة، وذلك بأن لا يقتصر النظر على العلاقة العقدية بين المؤمن، وكل مستأمن على حدة، بل بالنظر إلى علاقة المؤمن بمجموع المستأمنين، وبهذا لا يكون عقد التأمين عقداً احتمالياً، أو مقامرة بالنسبة إلى المؤمن، لأنه بالنظر إلى مجموع المستأمنين، وتبعاً لقانون الكثرة لم يكن عرض نفسه لاحتمال الخسارة، أو الكسب على نحو يفوق ماعليه التجارة المعتادة^(٣٥).

ويناقش هذا التوجيه بأنه في نفي المقامرة والغرر لم ينظر إلا إلى جانب المؤمن، لكنه لم ينظر إلى جانب المستأمن، فإن الاحتمال والمقامرة وارد في حقه جداً، ووجود الاحتمال في أحد جانبي العقد يبطله.

فإن قيل: وفي جانب المستأمن ينتفي الاحتمال، والمقامرة أيضاً، فإنه بعقد التأمين قد حصل له الأمان^(٣٦)، فإذا فات عليه مادفعه من أقسام، ولم يأخذ مقابلها تعويضاً مالياً، فقد حصل بمقابلها على عوض وجداني هو الأمان. قلت: هذا يخالف حقيقة عقد التأمين إذ العوضان فيه: القسط، ومبلغ التعويض، وهو أمر متقرر عند الفقهاء، والقانونيين^(٣٧).

(٣٥) انظر: الوسيط، مرجع سابق، ٧ مج ١١٤٠/٢، نظام التأمين، مصطفى الزرقاء، ص ٤٢، ٤٣، ٥٠.

(٣٦) انظر: المرجع السابق، ص ٥٠-٥١.

(٣٧) انظر: الوسيط، مرجع سابق، ٧ مج ١١٤٤/٢، ١١٤٨.

ومن جهة أخرى فإن الأمان ليس سلعة تباع وتشترى، إذ لا يملكه البشر، فإنه منحة من رب البشر، وما يقدمه المؤمن ما هو إلا ضمان لا أمان فإنه بعد ارتفاع الأمان بوقوع الخطر يقوم المؤمن بما التزم به من ضمان بعض آثار الخطر، وما خلفه من كارثة، وهذا الضمان لا يتحقق به الأمان مطلقاً، ولا يتم به تعويض النقص مطلقاً، كيف والإنسان قد يرزأ بنفسه فلا يؤمنه من ذلك عقد التأمين، ولا يعوضه عن ذلك عقد التأمين، وقد يرزأ بحبيبه، وقريبه، فلا يؤمنه من ذلك عقد التأمين، ولا يعوضه عنه، عقد التأمين.

كما حاول المجيزون استخراجاً من الغرر بدعوى التعاون^(٢٨)، فإن العقود التي يقصد بها التعاون لا تخضع لقاعدة الغرر، على خلاف العقود التي يقصد بها المعاوضة والاسترباح، ووجه التعاون فيه كما يدعي مجيزوه يظهر بالنظر إلى مجموع المستأمنين، إذ يواسى ويعوض بعضهم، بما يدفعه كلهم، ويجاب عن هذه الدعوى من وجوه:

الوجه الأول:

أن عقد التأمين عقد ثنائي طرفاه المؤمن، والمستأمن^(٢٩)، وليس ثمة رابطة تعاقدية بين مجموع المستأمنين، والحكم على العقد ينبغي أن يكون بالنظر إلى طرفيه، وهما: المؤمن، والمستأمن، أما النظر إلى مجموع المستأمنين الذين لا يربطهم عقد، فذلك مجاوزة لأحكام العقد، لما فيها من تفريق بين ما اجتمع، وجمع بين ما افترق، إذ جمع بين عموم المستأمنين، وعقودهم متفرقة لا رابطة

(٢٨) انظر: الوسيط ٧ مج ٢ / ١٠٩٢.

(٢٩) انظر: مرجع سابق، ٧ مج ٢ / ١١٦٥.

بينها، وفرق بين طرفي العقد المؤمن، والمستأمن، فلا ينظر إليهما باعتبارهما طرفي العقد، وإنما ينظر إلى كل منهما باعتباره طرفاً يقابله طرف آخر هم عموم المستأمنين، وهذا تفريق لا أساس له، وجمع لا أساس له، ومن ثم فإن ما بني على ذلك من حكم لا أساس له، إذ العقود المختلفة لا يحتج ببعضها على بعض، ولا يؤثر بعضها في بعض، إذا لم تجتمع في عقد واحد، أو كانت مشروطة في عقد واحد.

الوجه الثاني:

أن هذه الأموال التي يواسى ويعوض بها من يصيبه ضرر من المستأمنين ليست ملكاً للمستأمنين، ليستقيم القول إن بعضهم يعين بعضاً بها بل كلها ملك للمؤمن امتلاكها بحكم عقد التأمين، فليس ثم تعاون كما يدعى.

وببطلان النظر إلى مجموع المستأمنين في رابطة تعاقدية تعاونية، تبطل دعوى التعاون، فيبقى التأمين على أصله عقد معاوضة، كما هو معلوم عند أربابه، وعند القانونيين شارحي أحكامه، وقد تقدم في بيان خصائصه.

وببطلان النظر إلى مجموع المستأمنين يبقى التأمين على أصله عقداً ثنائياً بين طرفيه: المؤمن، والمستأمن، كما هو معلوم عند أربابه وعند شارحي أحكامه من القانونيين.

٢- اشتمال التأمين التجاري على الربا بنوعيه: "الفضل، والنسيئة"، فإن المؤمن إن دفع للمستأمن أكثر مما أخذ منه من النقود، فهو ربا فضل ونسيئة، لاجتماع الزيادة، والتأخير.

وإن دفع للمستأمن مثلما دفع، أو أقل، فهو ربا نسيئة، وكلاهما محرم.

٣- اشتغال التأمين التجاري على أكل المال بالباطل، فإن من يدفع أقساطاً نقدية، ولم يعوّض عنها شيئاً، فإنها تفوت عليه بلا مقابل، ويكون من أخذها قد أكلها بلا مقابل، وهو الباطل المنهي عنه.

٤- اشتغال التأمين التجاري على الالتزام بما لا يلزم شرعاً^(٢٠)، فإن المؤمن لم تحدث منه الكارثة، ولم يتسبب في حدوثها، فلم يكن ملزماً بضمان آثارها، والتزامه بالضمان لقاء عوض يدفع له مجاوزة لا يقر عليها.

القول الثاني: القول بجواز التأمين التجاري، ويكاد يكون فضيلة الشيخ مصطفى الزرقا - رحمه الله - عمدة القائلين بجوازه، إذ أفاض في الاستدلال له، ومناقشة مخالفه.

ومع إفاضة الشيخ الزرقا - رحمه الله - في الاستدلال للجواز، إلا أن المتأمل لأدلته يجدها:

أ- إما أن تكون قائمة على تصوير التأمين على غير حقيقته.

ب- أو أن تكون قائمة على قياس غير صحيح.

ومن أمثلة الأول: ما ذكره عيسى عبده - رحمه الله - من خلال رجوعه إلى السجلات الرسمية بدار الإفتاء، حيث نقل سؤالاً تقدم به "هور روجل" في صفر سنة ١٣٢١هـ إلى الشيخ محمد عبده - رحمه الله - وهو المفتي وقتها،

(٢٠) انظر: حاشية ابن عابدين، مرجع سابق، ٢٨١/٦.

ونص السؤال هو: (رجل يريد أن يتعاقد مع جماعة" شركة مثلاً على أن يدفع لهم مالاً من ماله الخاص، على أقساط معينة، ليعملوا فيها بالتجارة، واشترط عليهم أنه إذا قام بما ذكر، أو انتهى أمد الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة، وكانوا قد عملوا في ذلك المال... وكان حياً، فيأخذ ما يكون له من المال، مع ما يخصه من الأرباح، وإذا مات أثناء تلك المدة فيكون لورثته، أو لمن له حق الولاية في ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورثهم مع الأرباح، فهل مثل هذا التعاقد الذي يكون مفيداً لأربابه بما ينتجه لهم من الربح.. جائز شرعاً) (٤١) وقد أجاب الشيخ محمد عبده بما يلي - وهو النص الرسمي للفتوى المشهورة :-

(لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة كان ذلك جائزاً شرعاً...) (٤٢).

وينكر عيسى عبده - رحمه الله - أن هذه الفتوى قد راجت رواجاً كبيراً بين شركات التأمين، إذ طبعت بحروف دقيقة، وأحيطت بالأختام، ووضعت في إطار ثمين، صارت تقتنيه شركات التأمين، وتشهره في مكاتبها (٤٣).

وقد بني على هذا التصوير المخالف لحقيقة التأمين الاستدلال لجوازه، بعقد المضاربة، وسيأتي بمناقشته.

(٤١) التأمين الأصيل، والبديل، عيسى عبده، ص ٢٥، ٢٨، وقد نقل هذه الفتوى السنهوري في الوسيط، ٧ مج ٢/ ١٠٨٧.

(٤٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٩، وقد أكتفيت بما يفيد الغرض من الفتوى للاختصار.

(٤٣) انظر: المرجع السابق، ص ٢٥.

ومن أمثلته أيضاً: تصوير التأمين على أنه تعاون قائم بين مجموع المستأمنين، وليست شركة التأمين إلا وسيطاً بينهم^(٤٤).

وبناءً على هذا التصوير استدلوا بجواز التأمين بأنه قائم على التعاون، وسيأتي بمناقشته.

ومن أمثلة الثاني: قياس عقد التأمين على المضاربة، والاستئجار للحراسة، وضمان المجهول، وضمان خطر الطريق، وكل ذلك قياس مع الفارق سيأتي بمناقشته.

في بيان أدلة الجواز، ومناقشتها^(٤٥):

١- الاستدلال بالإباحة الأصلية على جواز التأمين، فإن الأصل في الأشياء الإباحة، ومن ذلك: العقود، والشروط.

ويجاب عنه: بأن الاعتبار بالإباحة الأصلية مشروط بانتفاء الموانع الشرعية، والتأمين قد اشتمل على موانع شرعية، كالربا، والغرر، وأكل المال بالباطل، فتخرجه من عموم قاعدة الإباحة الأصلية، وتقضي بتحريمه.

٢- الاستدلال بالاستصلاح على جواز التأمين، فإن التأمين فيه مصلحة، إذ به يطمئن الناس على أموالهم، وتجارتهم، وصناعاتهم.

(٤٤) انظر: الوسيط مرجع سابق، ٧ مج ١٠٩٢/٢، ١١٤٠.

(٤٥) انظر: نظام التأمين، مصطفى الزرقاء، ص ٤٥-٥٣، ص ٥٧، أبحاث هيئة كبار العلماء، ٢٣٣-١٨٠/٤.

ويجاب: بأن المصلحة في التأمين ملغاة لاشتماله على ماجاءت الشريعة بالغاثة ومنعه، كالربا والغرر، وأكل المال بالباطل.

٣- الاستدلال بالتعاون على جواز التأمين، بالنظر إلى مجموع المستأمنين، إذ يتعاونون فيما بينهم على تحمل ما يصيبهم من ضرر^(٤٦).

قلت: وهذا الاستدلال مبني على تصوير التأمين على خلاف حقيقته كما تقدم، وقد ذكر عيسى عبده - رحمه الله - أن دعوى التعاون هذه، لا تثار إلا في بلاد المسلمين، لتبرير التأمين، أما في بلاد الغرب، فشرع القانون لا يجدون غضاضة في وصف التأمين بأنه عقد معاوضة، ورهان، ومقامرة^(٤٧)، وقد تقدمت مناقشة هذه الدعوى عند مناقشة استدلال المانعين بالغرر.

٤- الاستدلال بقياسه على المضاربة من جهة أن المؤمن يستثمر أموال المستأمنين، وما يصرفه على التأمين من مبالغ للمستأمنين فإنها تمثل أرباحهم، وما يحتفظ به لنفسه من مال يمثل نصيبه من الربح.

وهذا الاستدلال مبني على تصوير التأمين على خلاف حقيقته، كما في صورة الفتوى المنقولة فيما تقدم عن الشيخ محمد عبده - رحمه الله - ويجاب عنه: بأنه قياس مع الفارق فإن شركة المضاربة تفتقر عن التأمين من وجوه منها:

(٤٦) الوسيط، ٧ مج ٢/ ١١٤٠، نظام التأمين، ص ٤٢، ٤٣، ٥٠.

(٤٧) انظر: التأمين الأصيل والبديل، ص ٤٢.

أ- أن رأس المال في المضاربة يكون ملكاً لصاحبه الذي دفعه،

وفي التأمين ما يدفع من مال يكون ملكاً لشركة التأمين.

ب- أن الربح الناتج من رأس المال في المضاربة يكون بين

الشريكين حسب اتفاقهما، وفي التأمين يكون الربح للشركة،

باعتبار أنها مالك رأس المال.

٥- الاستدلال بقياسه على الإجارة في عمل الحراسة، من جهة أن الحارس

يجوز استنجاره للقيام بعمل الحراسة، وهو بعمله يحقق الأمان، والاطمئنان

لمن استأجره، وكذا الشأن في التأمين فإنه يحقق الأمان والاطمئنان

للمستأمن.

ويجاب: بأن القياس مع الفارق فإن الأجرة في عقد الحراسة إنما هي على

العمل، ليس الأمان، ولهذا فإن الحارس عند قيامه بعمل الحراسة يستحق

الأجرة، سواء تحققت الغاية من العقد وهي الأمان، أم لم تتحقق.

أما الأقساط في عقد التأمين فإنها مقابل مبلغ التعويض، فافترقا، وفي كلا

العقدين لم يكن الأمان محلاً للعقد.

٦- الاستدلال بقياسه على ضمان المجهول، وضمن مالم يجب، من جهة أنه

يجوز - على خلاف بين الفقهاء - ضمان ما يكون مجهولاً، ومالم يكن واجباً

من الحقوق، فإذا كان جائزاً مع اشتماله على الجهالة، فليجز التأمين على

ما فيه من جهالة، وغرر.

ويجاب: بأنه قياس مع الفارق، فإن الضمان تبرع، وإحسان فتغتفر فيه الجهالة، بخلاف التأمين، فهو عقد معاوضة تفسده الجهالة، والاحتمال.

٧- الاستدلال بقياسه على ضمان خطر الطريق، فإن من قال لآخر: اسلك هذا الطريق، فإنه آمن، فإن كان مخوفاً، وأخذ مالك فأنا ضامن، فإنه يضمن^(٤٨)، ووجه الشبه بين هذا والتأمين: أن في كل منهما ضماناً للخطر إذا وقع، فإذا جاز ضمان خطر الطريق، فليجز التأمين.

ويجاب: بأنه قياس مع الفارق لما يلي:

أ- أن ضمان خطر الطريق تبرع وإحسان، أما التأمين فمعاوضة، فافترقا.

ب- أن سبب ضمان خطر الطريق هو تغرير الضامن للمضمون له ولهذا صار الضامن سبباً فيما حصل للمضمون له، فلزمه الضمان، أما التأمين فلا تغرير فيه من قبل شركة التأمين للمستأمن يستحق بسببه المستأمن الضمان، فافترقا.

٨- الاستدلال بقياسه على العاقلة من جهة أن في كل منهما تحمل مالي عن تنزل به نازلة يعجز عنها.

ويجاب: بأنه قياس مع الفارق، فإن العاقلة من باب التعاون لا يقصد به الكسب والاسترباح، بخلاف التأمين التجاري فإن مقصوده الكسب والاسترباح بالمتاجرة بالتأمين، فافترقا.

(٤٨) انظر: رد المحتار، ٢٧١/٣.

٩- الاستدلال بقياسه على نظام معاشات التقاعد، من جهة أن في كل منها يستقطع جزء من أموال الأفراد، ثم يصرف على من يستحق منهم بشروطه.

ويجاب: بأنه قياس مع الفارق، فإن نظام معاشات التقاعد من باب التعاون الذي لا يقصد به الكسب والاسترباح، والدولة تتصرف فيه على الرعية تصرفاً منوطاً بالمصلحة بخلاف التأمين التجاري فإن مقصوده الكسب والاسترباح بالتأمين، فافترقا.

١٠- الاستدلال له بالوعد الملزم عند المالكية، فإن المالكية يقولون بلزوم الوعد إذا كان على سبب، ودخل الموعد لأجله في السبب^(٩) كقول القائل: تزوج وأعينك بعشرة آلاف ريال.

ويجاب: بالفارق بينهما من جهتين:

أولهما: أن الوعد على المشهور عند المالكية لا يلزم إلا إذا دخل الموعد في السبب، وفي التأمين يعد مباشرة المستأمن سبب التأمين قصداً مبطلاً لاستحقاقه.

وثانيهما: أن الوعد الملزم عند المالكية من باب التبرعات التي غايتها الإحسان والمعروف بخلاف التأمين فإن مقصده المعاوضة بالتجارة بالتأمين، فافترقا.

الترجيح :

(٩) انظر: الفروق ٥/٤، تحرير الكلام، ١٥٥.
- ٣١٤ -

ومما سبق من عرض لقول المجيزين بأدلتهم، ومناقشته، وعرض لقول المانعين بأدلتهم ومناقشته، يتبين رجحان القول بالمنع، لقوة أدلتهم، وظهور دلالتها، في حين أن القول بالجواز أدلته متكلفة في جملتها.

وعلى هذا فإنه بالنظر إلى علاقة الوسيط بالمستفيد من الخدمة "المستأمن" يكون التأمين الصحي ممنوعاً إذا كان العقد في هذه العلاقة تأميناً تجارياً.

وبهذا أفتى مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السادسة عشرة لعام ١٤٢٦ هـ حيث جاء ضمن قراره رقم ١٤٩ "١٦/٧" مانصه:

(إذا كان التأمين الصحي عن طريق شركة تأمين تجاري، فهو غير جائز....).

وبهذا ينتهي البحث، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

- ١- أبحاث هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية. الأمانة العامة للهيئة. الرياض: دار القاسم. ط١. ١٤٢١هـ.
- ٢- بدائع الصنائع. أبو بكر بن مسعود الكاساني. بيروت: دار الكتاب العربي. ط٢. ١٤٠٢هـ.
- ٣- بداية المجتهد. محمد بن أحمد بن رشد "الحفيد". بيروت: دار المعرفة. ط٧. ١٤٠٥هـ.
- ٤- البناية في شرح الهداية. ناصر الإسلام الرامفوري. بيروت: دار الفكر. ط١. ١٤٠٠هـ.
- ٥- التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية. عبداللطيف آل محمود. بيروت: دار النفائس. ط١. ١٤١٤هـ.
- ٦- التأمين الأصيل والتأمين البديل. عيسى عبده. بيروت: دار البحوث العلمية. ١٣٩٢هـ.
- ٧- التأمين التعاوني الإسلامي وتطبيقاته. أحمد سالم ملحم. ط١.
- ٨- التأمين الصحي التعاوني. خالد بن سعيد. ط١. ١٤٢١هـ.
- ٩- التأمين في الشريعة والقانون. شوكت عليان. الرياض: دار الرشيد. ط٢. ١٤٠١هـ.
- ١٠- التأمين وأحكامه. سليمان الثنيان. بيروت: دار ابن حزم. ط١. ١٤٢٤هـ.

- ١١- تبيين الحقائق. عثمان بن علي الزيلعي. مصر: مطبعة بولاق. ط ١. ١٣١٣هـ.
- ١٢- تحرير الكلام. محمد بن محمد الخطاب. تحقيق: عبدالسلام الشریف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط ١. ١٤٠٤هـ.
- ١٣- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. محمد بن عرفة الدسوقي. مصر: مطبعة عيسى الحلبي.
- ١٤- الخطر والتأمين. رفيق المصري. دمشق: دار القلم. ط ١. ١٤٢٢هـ.
- ١٥- رد المحتار. ابن عابدين. تحقيق: عادل عبدالموجود. ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤١٥هـ.
- ١٦- الشرح الكبير. أحمد بن محمد الدردير. مصر: مطبعة عيسى الحلبي.
- ١٧- شرح صحيح مسلم. محي الدين النووي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٨- صحيح البخاري "بفتح الباري". محمد بن إسماعيل البخاري. المطبعة السلفية.
- ١٩- صحيح مسلم "بشرح النووي". مسلم بن حجاج القشيري. تحقيق: موسى شاهين. ط ١. ١٤٠٧هـ.
- ٢٠- عقود التأمين حقيقتها وحكمها. حمد الحماد. المدينة النبوية: مكتبة الدار.
- ٢١- عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي. محمد بلتاجي. مصر. ١٩٨٧م.
- ٢٢- فتح الباري. أحمد بن علي بن حجر. المطبعة السلفية.
- ٢٣- الفروق. أحمد بن إدريس القرافي. بيروت: دار المعرفة.
- ٢٤- القوانين الفقهية. محمد بن أحمد بن جزي. تحقيق: عبدالكريم الفضيلي. بيروت: المكتبة العصرية. ط ١. ١٤٢٠هـ.
- ٢٥- لسان العرب. ابن منظور الإفريقي. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر.

- ٢٦- المبدع في شرح المقنع. إبراهيم بن محمد بن مفلح. المكتب الإسلامي: ط. ١. ١٣٩٧هـ.
- ٢٧- المبسوط. محمد بن أحمد السرخسي. بيروت: دار المعرفة. ط ٢.
- ٢٨- المدونة. مالك بن أنس الأصبحي. مصر: مطبعة بولاق. ١٢٩٤هـ.
- ٢٩- مغني المحتاج. محمد بن أحمد الشربيني. مصر: مطبعة مصطفى الحلبي. ١٣٧٧هـ.
- ٣٠- المغني. عبدالله بن أحمد بن قدامة. تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي. ط. ١.
- ٣١- نظام التأمين. مصطفى الزرقا. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط. ١. ١٤٠٤هـ.
- ٣٢- الوسيط في شرح القانون المدني. عبدالرزاق السنهوري. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ١٩٦٤م.

الدوريات وأعمال المؤتمرات

- ١- مجلة مجمع الفقه الإسلامي. منظمة المؤتمر الإسلامي. العدد ١٣. ج٣.
- ٢- أعمال مجمع الفقه الإسلامي في دورته رقم "١٦" ومنها:
التأمين الصحي. محمد علي القري بن عيد.
التأمين الصحي بين الشريعة والواقع. حسان شمسي باشا.